

بيان المجتمع المدني العالمي

المجتمع المدني يدعو تونس إلى رفع جميع القيود المفروضة على الفضاء المدني والهيئات المستقلة واستعادة سيادة القانون.

نحن، منظمات المجتمع المدني المذكورة أدناه التي تعمل في مناطق مختلفة حول العالم، نتضامن مع الشعب التونسي ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء استمرار تآكل الفضاء المدني والحقوق الأساسية في تونس. وفي خضم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، اتخذ الرئيس قيس سعيد قرارات أحادية الجانب لتعزيز سلطته ويواصل إسكات أولئك الذين يتحدثون عن تراجع الحريات المدنية. ونحدد أدناه بعض القيود المفروضة على الحريات الأساسية الرامية إلى العدول عن المكاسب الديمقراطية التي تحققت بعد احتجاجات عام 2011 والانتقال السياسي، وندعو الرئيس سعيد والمجتمع الدولي إلى اتخاذ الخطوات المناسبة للتشاور مع المجتمع المدني وعامة الجمهور ورفع كافة القيود المفروضة حالياً.

حل المجلس الأعلى للقضاء والتعدي على سيادة القانون

في 7 شباط/فبراير 2022، أعلن الرئيس سعيد عن حل المجلس الأعلى للقضاء بموجب مرسوم، واستبداله بالمجلس الأعلى المؤقت للقضاء. والمجلس الأعلى للقضاء هو هيئة مكلفة بضمان حسن سير العدالة واستقلالية السلطات القضائية، وكان مكلفاً بتعيين الأشخاص لمعظم المناصب القضائية. وفي وقت الإعلان، كانت **مباني** المجلس الأعلى للقضاء مطوّقة بقوات الأمن الداخلي، مما منع أعضائه من دخول المبنى. وبعد إنشاء المجلس في عام 2016، اعتُبر تقدماً كبيراً في تعزيز سيادة القانون وفصل السلطات واستقلالية القضاء. وسبق **قرار** حل المجلس سلسلة من الهجمات اللفظية من الرئيس الذي اتهم الجهاز القضائي بالفساد وتحدث عن ضرورة "تطهير" القضاء من الفساد. وأشارت السيدة ميشيل باشليت، مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، إلى أن **حل** المجلس الأعلى للقضاء انتهاك واضح للالتزامات تونس بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان. ويُعتبر حل المجلس محاولة أخرى للحيلولة دون مراقبة السلطة التنفيذية اللازمة ويشكل إساءة كبيرة لاستقلالية القضاء وفصل السلطات وسيادة القانون.

تعديلات تقييدية تسعى إلى الحد من حقوق الجمعيات

نعرب عن قلقنا إزاء مشروع **تنقيح** المرسوم عدد 88 لعام 2011 المؤرخ في 24 أيلول/سبتمبر 2011 المتعلق بالجمعيات الذي يسعى إلى الحد من قدرة منظمات المجتمع المدني على العمل بحرية ويقوّض حرية تكوين الجمعيات. ولم تعلن السلطات بعد عن المشروع المقترح، ونعرب عن قلقنا من إمكانية التعجيل بتمريره دون إجراء المشاورات الكافية مع المجتمع المدني وعموم الناس. وتشمل التعديلات **أحكاماً** غامضة وقد تمنح السلطات صلاحيات تقديرية للتدخل في أنشطة منظمات المجتمع المدني. وأما **القانون الحالي**، فتصبح الجمعيات بموجبها ذواتاً معنوية بمجرد تقديم تصريح بالتأسيس للسلطات المعنية، بينما يزيد مشروع القانون الجديد الشروط البيروقراطية لتسجيل الجمعيات.

ووفق مشروع التنقيح، لا يمكن منح الجمعيات شخصية معنوية إلا بعد موافقة السلطات على طلب تسجيلها ونشر الإعلان بعد ذلك في الرائد الرسمي. وإذا أصبح قانوناً، قد تُجبر العديد من الجمعيات على العمل خارج نطاق القانون لأن السلطات قد تستهدف المجموعات التي تعمل على مسائل تُعتبر حساسة بالنسبة للدولة وتؤخر الإعلان عن تسجيل المجموعة في الرائد الرسمي إلى أجل غير مسمى. وتمنع الجمعيات من العمل على مسائل تشكل في نظر الدولة تهديداً على "وحدة الدولة ونظامها الديمقراطي" ولا تسمح للجمعيات بالحصول على الأموال أو التبرعات أو الهبات إلا بعد ترخيصها من اللجنة التونسية للتحاليل المالية. وتتعارض هذه التعديلات مع المبادئ التوجيهية الإقليمية والدولية المتعلقة بحرية التجمع في مجال حقوق الإنسان وستعيق بشكل خطير حرية تكوين الجمعيات في تونس.

تفاقم الاستبداد مع تركيز الرئيس السلطة في يده على نحو متزايد

في 25 تموز/يوليو 2021، علّق الرئيس سعيد البرلمان ورفع الحصانة البرلمانية وأقال رئيس الحكومة وسيطر على مكتب النائب العام باستخدام الفصل 80 من الدستور. وأشار إلى الأزمة السياسية التي تواجهها البلاد وعدم قدرة الدولة على إدارة جائحة كوفيد-19 المتفاقمة والتحديات الاقتصادية باعتبارها الأسباب التي دفعته إلى اتخاذ هذه **الإجراءات**. وأقال أربعة أعضاء في البرلمان وفرض قيوداً على سفر بعض المسؤولين الحكوميين وتقلّهم.

وفي 22 أيلول/سبتمبر 2021، احتدمت الأزمة الدستورية بعد إصدار الرئيس سعيد من جانب واحد **مرسوماً رئاسياً** يلغي العديد من مواد الدستور ونقل السلطات التشريعية والتنفيذية لرئيس الحكومة إلى يد الرئيس. وبتركيز السلطة بهذه الطريقة، وضع الرئيس سعيد نظاماً غير ديمقراطي دون الضوابط اللازمة على تجاوزات الدولة. وتزامن هذا التركيز للسلطة مع الاحتجاز التعسفي وحظر السفر ضد أشخاص ينتقدون هذه الإجراءات الحكومية، ووضع قيود على الصحفيين ومناذ إعلامية وقمع الاحتجاجات السلمية.

وفي 6 تشرين الأول/أكتوبر 2021، حجزت قوات الأمن معدات البث التابعة للقناة التلفزيونية الزيتونة بعد أن أصدرت الهيئة العليا المستقلة للاتصال السمعي البصري (الهايكا) قرارها بأن القناة كانت تعمل خارج نطاق القانون. وقبل ذلك، اعتقلت السلطات المذيع التلفزيوني في قناة الزيتونة عامر عياد في 3 تشرين الأول/أكتوبر وأتهم بتأميره ضد أمن الدولة. واعتُقل بعد قراءة قصيدة على الهواء مباشرة كتبها الشاعر العراقي أحمد مطر المعروف بهجائه الحكام المستبدين. وانتقد أيضاً الإجراءات التي اتخذها الرئيس سعيد. وتأسست الشبكة التلفزيونية

الزيتونة في عام 2012 بعد الإطاحة بالرئيس الأسبق بن علي. ولا تزال قناة الجزيرة، حتى يومنا هذا، تعمل من الحديقة الأمامية للنقابة الوطنية للصحفيين التونسيين بعد مدهامة مكاتبها في تموز/يوليو 2021 ومصادرة مفاتيح المكتب. ولم تُمنح القناة الإذن بتغطية الأحداث وتعمل حاليا باستخدام مقاطع تصويرية مستعارة.

التغييرات المقترحة للدستور التونسي

أعلن الرئيس سعيد، في خطابٍ موجّهٍ للأمة في 13 كانون الأول/ديسمبر 2021، عن خريطة طريق من جانب واحد من أجل الانتقال السياسي وإجراء مشاورات عبر الإنترنت بشأن الإصلاحات الدستورية والسياسية تنطلق في كانون الثاني/يناير 2022. وحسب خريطة الطريق، ستؤسس لجنة وطنية لاستعراض المقترحات المطروحة خلال المشاورات الإلكترونية المتعلقة بالدستور الجديد في 22 آذار/مارس 2022 ودمجها. وسيلي ذلك استفتاء بشأن الدستور في شهر تموز/يوليو وانتخابات تشريعية في 17 كانون الأول/ديسمبر. وإذا طُبقت خريطة الطريق بشكلها الحالي، فإنها تتمدّد عمليا حالة الطوارئ لسنة أخرى وتعطي الرئيس سعيد الوقت لمواصلة تعزيز سلطاته وإسكات المنتقدين. وإذا أُجريت الانتخابات في شهر كانون الأول/ديسمبر، فهذا يعني أيضا أن الرئيس سعيد سيكون قد حلّ فعليا البرلمان. وتجاهل أيضا جميع الدعوات التي وجهتها مختلف الفئات في تونس لتنظيم حوار وطني، بما في ذلك المقترحات التي قدّمها الاتحاد العام التونسي للشغل لإحداث لجنة تشاورية وطنية من أجل ضمان إطار قانوني للإصلاحات الاجتماعية والسياسية الشاملة.

الاعتداءات المستمرة على حرية التجمع واستهداف المتظاهرين

في 14 كانون الثاني/يناير 2022، فرّقت قوات الأمن بالقوة احتجاجات سلمية كانت تحتفي بالذكرى الحادية عشرة لتتحي الرئيس الأسبق بن علي، وتعرب عن مخاوفها تجاه الإجراءات التي اتخذها الرئيس سعيد لتعزيز السلطة. واستخدمت قوات الأمن العصي وخرطوم المياه والغاز المسيل للدموع لتفريق الاحتجاجات، مما خلف إصابة العديد من المتظاهرين. واستُخدم العنف أيضا لقمع المظاهرات في كانون الثاني/يناير 2021، واعتُقل أكثر من 1300 متظاهرٍ على ضوء خروج المتظاهرين احتجاجًا على الظروف الاقتصادية الصعبة والفساد والإفلات من العقاب وقمع الشرطة في أنحاء البلاد. وانتشرت قوات الأمن حول شارع الحبيب بورقيبة في تونس العاصمة، وهو نقطة الالتقاء المعتادة لمظاهرات عام 2011، ومنعت المتظاهرين من الوصول إلى الشارع واعتُقل العديد من المتظاهرين. واستُهدف أيضا الصحفيون الذين قاموا بتغطية الاحتجاجات لأن الشرطة طلبت منهم المقاطع المصورة لما غطوه خلال الاحتجاجات.

ويصنّف سيفيكوس مونيتر، وهو منصة إلكترونية تتعقب التهديدات التي يتعرّض لها المجتمع المدني في بلدان حول العالم، الفضاء المدني، الفضاء المتاح أمام المجتمع المدني في تونس، بكونه **معرّقا**. وفي الوقت الحالي، تونس مدرجة أيضا في قائمة المراقبة التابعة لسيفيكوس مونيتر.

التوصيات

سعيًا لاستعادة النظام الدستوري وسيادة القانون وإبطال التعسف في استعمال السلطة، نوصي الأطراف التالية بما يلي:

الحكومة التونسية:

مراجعة خريطة الطريق السياسية وإطلاق عملية مشاورات تضم كافة أصحاب المصلحة من أجل العودة إلى النظام الدستوري وسيادة القانون واستقلالية القضاء عن طريق التفاوض.

وقف المشاورات الإلكترونية الجارية لوضع دستور جديد وإحداث لجنة تشاورية وطنية من أجل ضمان إطار قانوني للإصلاحات الاجتماعية والسياسية الشاملة.

استعادة سلطة المجلس الأعلى للقضاء بشكلٍ كاملٍ وإعادة امتيازات كافة أعضائه لتعزيز استقلاليتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمسائل القضائية.

إبطال كافة الأحكام التقييدية الواردة في القانون عدد 88 لعام 2011 المؤرخ في 24 أيلول/سبتمبر 2011 والتشاور على نطاقٍ واسعٍ مع المجتمع المدني وعموم الناس والمعارضة السياسية والنقابات قبل اقتراح أي تعديلات قانونية مستقبلًا.

الاستعادة الكاملة لسلطات البرلمان، وإرجاع الحصانة لجميع أعضاء البرلمان، والتوقف عن تعريض البرلمانيين الذين يتحدثون عن تجاوزات الدولة لاضطهادٍ قضائي وقبويّ على السفر.

إرجاع كافة حقوق البث لقناة الزيتونة التلفزيونية على نحو كامل وتسليم جميع المعدات المحجوزة والتوقف عن استهداف المنابر الإعلامية المستقلة.

وقف المشاورات الجارية عبر الإنترنت بخصوص وضع دستور جديد وإحداث لجنة تشاورية وطنية من أجل ضمان إطار قانوني للإصلاحات السياسية والاجتماعية.

ضمان فصل السلطات بين الهيئة التنفيذية والتشريعية والقضائية وفقاً للدستور.

الاتحاد الأوروبي:

توجيه نداء عاجل إلى الرئيس سعيد لإعادة سلطة البرلمان والمجلس الأعلى للقضاء واتخاذ خطوات فورية لضمان فصل السلطات وفقاً للدستور.

تنظيم مؤتمر دولي بشأن تونس لمعالجة حالة حقوق الإنسان، والبحث عن حلول للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، واستعادة سيادة القانون.

إعطاء الأولوية لبرامج التعاون التي تستهدف المجتمعات المحلية في تونس وعامة الناس على نطاق أوسع، والتي ستُخرجهم من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وتفسح المجال للمشاركة السياسية.

المجتمع الدولي:

ينبغي أن يدعو الاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة وفرنسا وألمانيا على نحو عاجل الرئيس سعيد لإعادة النظام الدستوري وسيادة القانون ووقف تركيز السلطة في يده.

قائمة المنظمات الموقعة: